اقتصاد

برمجيات وتجهيزات صينية بقيمة ٣٠ مليون دولار

الوزير الخطيب لـ«الوطن»: بدأنا التركيب في المحافظات الأكثر تضرراً

السفير الصيني: هذه التجهيزات تساهم في تقديم خدمة الإنترنت لـ١,٥ مليون سوري

رامز محفوظ

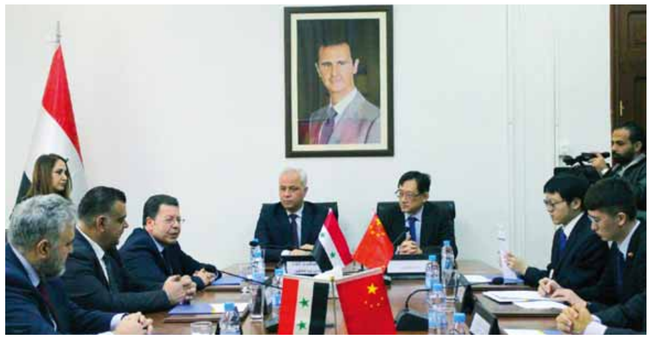

وقعت وزارة الاتصالات والتقانة أمس مع جمهورية الصين الشعبية مشروعاً لتوريد تجهيزات اتصالات وبرمجيات لمصلحة الشركة السورية للاتصالات وذلك في مقر وزارة الاتصالات والتقانة.

وقال وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب في تصريح للصحفيين: إنه منذ عام ٢٠١٩ ونحن في وزارة الاتصالات نعمل للوصول إلى هذه اللحظة المهمة حيث بدأنا اليوم بتوريد التجهيزات الخاصة بالشركة السورية للاتصالات وتم تركيبها في أربع محافظات سورية تعتبر الأكثر تضرراً من الإرهاب وهي محافظات حلب وريفها وريف حماة وريف دير الزور وريف دمشق.

ولفت الخطيب إلى أن الدفعة الأولى من التجهيزات وصلت وتقدر قيمتها بعشرة ملايين دولار وهي عبارة عن تجهيزات من بوابة انترنت مدعومة بالصوت سيتم تركيب الصوت عليها قريباً، لافتاً إلى أنه سيتم تركيب هذه التجهيزات في ٢٦ مركزاً هاتفياً واليوم (أمس) تم البدء بتركيبها في مركز اتصالات ببيلا، مبيناً أن الدفعتين الأولى والثانية من التجهيزات قيمتهما ٢٠ مليون دولار وستكونان مخصصتين لتوسيع مقاطع الشبكة الخاصة بالانترنت في سورية.

وأوضح أن هذه المنحة مقدمة من جمهورية الصين الشعبية وذلك من خلال المتابعة الحثيثة التي قام بها السفير الصيني في سورية ونتيجة للاجتماع الذي جمع رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد برئيس جمهورية الصين الشعبية والذي تم خلاله وضع حجر الأساس وخطة التنفيذ لهذه الدفعة من المنحة المقدمة.

وأكد أهمية المنحة أنها ستساهم بإعادة الخدمات الأساسية والاتصالات للمناطق التي ضربها الإرهاب من أجل إعادة المهجرين إلى المناطق التي هجروا منها وإعادة الحياة الاقتصادية إلى هذه المناطق بما يسهم في دعم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوطين المهجرين في المناطق التي خرجوا منها، موضحاً أن الاتصالات كما هو معلوم تعتبر الأساس في كل الأعمال الاجتماعية والاقتصادية وتدخل في التعليم والاقتصاد.

وتقدم الوزير بالشكر للسفير الصيني على جهوده الحثيثة التي ساهمت بوصول الدفعة الأولى من المنحة، متمنياً وصول الدفعة الثانية قبل نهاية العام الجاري ليتعكس ذلك إيجاباً على واقع الاتصالات في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الاتصالات والتقانة أنه في ظل الحصار الاقتصادي الذي نعاني منه حالياً وقانون قيصر والعقوبات الأحادية الجانب بحق سورية لا توجد شركات غربية في سورية تعمل في قطاع الاتصالات، لذا اتجهنا شرقا نحو الصين، وأضاف: ومن المعروف عن الصين بأنها متقدمة في قطاع الاتصالات لذا كان هناك تعاون بين سورية والصين والهدف منه إعادة بناء قطاع الاتصالات الذي تضرر نتيجة الحرب الإرهابية على سورية.

ولفت إلى أن المنحة المقدمة من الصين من أجل إعادة خدمات الاتصالات للمناطق التي تضررت وخاصة التي نزح أهلها منها نتيجة الإرهاب سيكون لها دور في إعادة المهجرين وتنمية عجلة الاقتصاد ودعم الحكومة السورية.

بدوره جدد السفير الصيني في سورية شي هونغوي التأكيد على حرص بلاده على تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع سورية بمختلف المجالات وخاصة بعد زيارة الرئيس بشار الأسد إلى الصين مؤخراً، والتي تم خلالها الإعلان عن بدء مرحلة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين وتعزيز التعاون طويل الأمد.

وأكد السفير هونغوي دعم بلاده الثابت لجهود الدولة السورية للحفاظ على استقلال البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها، ورفضها التدخل الخارجي بشؤونها الداخلية والمساس بأمنها واستقرارها، داعياً الدول المعنية إلى الرفع الفوري لكل العقوبات الأحادية الجانب وغير الشرعية عن سورية.

وبخصوص المساعدات الصينية لقطاع الاتصالات لفت السفير هونغوي إلى أن المرحلة الأولى من هذه المساعدات قيمتها ١٠ ملايين دولار، وهي ستغطي ٤ محافظات بما فيها ريف دمشق وحلب وحماة ودير الزور.

وقال: «خلال المرحلة القادمة، سيسرع الجانب الصيني الدفع باتجاه تنفيذ المرحلة الثانية من مساعدات تجهيزات الاتصالات البالغة قيمتها ٢٠ مليون دولار، والتي ستسهم بتقديم خدمات الاتصالات لمحافظات القنيطرة والرقة وحمص وحماة وإدلب وغيرها من المحافظات»، مبيناً أن المساعدات الصينية ستسهم بتقديم خدمات الإنترنت لأكثر من ١,٥ مليون مواطن من خدمة الانترنت وستلعب دوراً في تسهيل الاتصالات وخدمات الإنترنت في سورية، كما ستساعد الجانب السوري في صيانة منشآت الاتصالات وتبديلها وتجديدها، كما ستوفر نحو ألف فرصة عمل بشكل مباشر أو غير مباشر، وتساعد في تطوير الكوادر التقنية الخاصة بالاقتصاد الرقمي السوري.

وأضاف: «بصفته الأخ والشريك الطيب لسورية، سيظل الجانب الصيني يقف إلى الجانب السوري، وسيقدم كل ما في وسعه من المساعدات حسب احتياجاته حتى إتمام إعادة الإعمار».

٥٠ بالمئة من المصدّرين توقفوا عن العمل

رئيس لجنة تصدير الحمضيات لـ«الوطن»: مطالب بإلغاء قرار المركزي وليس تعديله

هناء غانم

جدد مصدرو الحمضيات مطالبهم من الحكومة بضرورة إيقاف العمل بالقرار رقم ٢٠ الصادر عن مصرف سورية المركزي للعام ٢٠٢٤ والمتضمن تنظيم تعهدات القطع الأجنبي الناجم عن التصدير.

وأكد رئيس لجنة تصدير الحمضيات بسام علي لـ«الوطن» أن تعديل القرار لم يحل المشكلة التي يتعرض لها المصدرون وأن المطلوب من الحكومة والمركزي إعادة العمل بالقرار السابق.

وأوضح رئيس لجنة المصدرين أن سيناريو تسويق الحمضيات يتكرر كل عام ويعرض المزارع إلى خسائر لذلك لابد من إيجاد حل جذري لهذه المعضلة.

وأشار إلى وجود بعض الصعوبات الجديدة التي واجهت المصدرين في بداية عام ٢٠٢٤ والتي ترافقت مع زيادة أسعار الكهرباء، مؤكداً أن منشآت الفرز والتوضيب بحاجة إلى ساعات متواصلة للكهرباء، وبحسبة بسيطة نجد أن كل كيلو حمضيات يحتاج إلى ١٠٠ ليرة من الكهرباء، مشيراً إلى الارتفاع المتكرر لأسعار الكهرباء من ١٢٠٠ ليرة إلى ١٨٠٠ وأخيراً إلى ٢٤٠٠ ليرة سورية أي إن فاتورة الكهرباء ازدادت بنسبة ١٢٠ بالمئة.

مضيفاً: ناهيك عن أسعار المازوت التي ازدادت من بداية العام لتصل إلى ١١,٨٥٠ ليرة سورية علما أن الحكومة وافقت بعد اجتماع وزراء مع المعنيين في المحافظة سابقاً على إعطاء المازوت بالسعر الاسترشادي أي ٣٠٠ ليرة سورية للبتر اليوم نفاجأ بهذا الارتفاع.

وأشار إلى أن فاتورة أي منشأة فرز وتوضيب على سبيل المثال تصل شهرياً إلى ٣٠ مليوناً وعلى مدار ١٠ أشهر أي ٣٠٠ مليون تقريباً نصفهم مازوت ليصل المبلغ إلى ٤٥٠ مليوناً إضافة إلى الضرائب والرسوم التي تصل تقريباً إلى ٥٠ مليوناً يعني نحن بحاجة إلى ٥٠٠ مليون ليرة سنوياً كمستلزمات فقط.

مؤكداً ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى هذا الأمر مؤكداً أن المشتقات النفطية والكهرباء بحاجة لقرار حكومي حتى لا يلجأ مزارعو الحمضيات، في الساحل السوري إلى العدول عن الزراعة بسبب التكاليف الباهظة..

وأشار إلى أن المشكلة الأهم هي أسعار النقل التي ارتفعت بشكل مرعب الأمر الذي أدى إلى توقف نحو ٥٠ إلى ٦٠ بالمئة من المصدرين عن التصدير نتيجة التكاليف الباهظة التي يتحملها المصدر وهذا مؤشر مخيف يؤدي إلى البطالة وخاصة أن هناك عدداً كبيراً من العمال سوف يتوقف عن العمل.. إضافة إلى ارتفاع أسعار العبوات وغيرها.

وأشار إلى أن الأسواق الخارجية لم تعد كما كانت وأن وجود ضعف في القوة الشرائية ليس في سورية فقط مشيراً إلى أن صادرات الحمضيات أصبحت تعجز عن المنافسة في الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع تكاليف النقل.

مؤكداً أن ما جرى من تعديل على القرار غير كافٍ لحل مشكلة تصدير الحمضيات..

وكان علي قد أوضح لـ«الوطن» أن إعطاء مدة ٥ أيام للمصدرين كانت غير كافية لافتاً إلى أن المطلوب إعادة العمل بالقرار قبل تعديله حيث تم إعادة النسخة ٢ / من تعهد القطع إلى البنك المركزي خلال ثلاثة أشهر مؤكداً أن هذه المدة كانت كافية للمصدر للقيام بعملية التصدير خلافاً للقرار الجديد الذي ساهم في تعقيد وإيقاف عمليات التصدير.

تفاؤل من قانون الشركات المساهمة

محمد لـ«الوطن»: هذا النوع من الشركات يؤدي إلى تطبيق مبادئ الإدارة والحوكمة السليمة

جلنار العلي

اعتبر الكثير من المهتمين في الشأن الاقتصادي، أن إقرار مشروع القانون الناظم لإحداث الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة في مجلس الشعب خلال الأيام الماضية، أمر إيجابي على صعيد الاقتصاد كله، من جهة إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، لتطوير آليات العمل الاقتصادي.

الباحث في الشؤون الاقتصادية الدكتور علي محمد، اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري بعد انتهاء الحرب الراهنة هو كيفية الإصلاح والانطلاق الفعال لمؤسسات وشركات القطاع العام، إذ إن هذه الشركات كانت تعاني قبل الأزمة من تراجع في الأداء وانخفاض في وتيرة الأعمال ما انعكس على نشاطها كاملاً بمؤشرات سلبية عامة، فجاءت الحرب مع ما حملته من تدمير وتخريب لبعضها وتوقف الإنتاج والعمل في بعضها الآخر، مشيراً إلى أنه عند البحث بالتفاصيل يتبين أن مشاكل مؤسسات وشركات القطاع العام لم تقتصر على ذلك فحسب بل تضاعفت ما أدى إلى مزيد من الصعوبات في الحلول نظراً لما حلّ بالواقع الاقتصادي كله في سورية، فتغير سعر الصرف وانخفاض مؤشرات الاقتصاد الكلي وارتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار جعلت واقع هذه الشركات أكثر سوءاً، الأمر الذي أدى إلى بيانات ومؤشرات سلبية أكثر مما كانت عليه خلال الحرب وقبلها.

وأكد محمد أن الوقوف على واقع هذه الشركات وإيجاد الحلول لها أصبح من أهم متطلبات المرحلة القادمة في سورية ولاسيما أنها مرحلة إعادة الإعمار والتي من المفترض أنه سيتم فيها الاعتماد على شركات ومؤسسات القطاع العام بشكل كبير للقيام بكثير من الأعمال الواجبة والإسعافية، أما بقاؤها على وضعها الراهن فسوف يزيد «الطين بلة»، لذا من الواجب حصر هذه المشكلات المتعددة والمتنوعة والعمل على حلها جميعها بشكل متوازٍ لاختصار الوقت وتحقيق المأمول.

وانطلاقاً مما سبق، رأى الدكتور محمد أن إقرار قانون إحداث الشركات المساهمة العمومية والمشتركة يعد مطلباً اقتصادياً حقيقياً منذ فترة ما قبل الحرب على سورية، أي منذ بداية الألفية الثانية، نظراً لكون بعض المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي تتبع للقطاع العام وبالأخص في بعض الوزارات المعنية كوزارة الصناعة على سبيل المثال، تعاني من المشاكل والصعوبات التي كان يلحظها بعض القائمين على العمل والمتابعين، سواء من ناحية الترهّل الإداري وانخفاض الإنتاجية وانعدام المنافسة، علماً أنه لا يمكن بخس حق هذه المؤسسات من جهة ما قامت به في الماضي من توفير جزء من مستلزمات حاجة القطر من خلال تصنيعها، لذا فلابد من العمل على تفعيل هذه المؤسسات بشكل أفضل للتغلب على جميع المشاكل، وبالتالي فإن هذا القانون خطوة في تحويل هذه المؤسسات والشركات إلى شركات مساهمة عمومية أو شركات مشتركة يدخل بعض المستثمرين (أفراد أو أشخاص اعتباريين من القطاع الخاص) بإدارتها أو يكون لهم حصص فيها، بحيث يبقى جزء من ملكية هذه الشركات للجهة الحكومية المعنية بنسب يجب أن يتم تحديدها لاحقاً.

وأشار محمد إلى أن الشركات المساهمة العمومية تعني تطبيق مبادئ الإدارة والحوكمة السليمة، وفصل الإدارة عن الملكية، ووجود مجلس إدارة منتخب يراقب عمل الإدارة التنفيذية لهذه الشركات وخططها السنوية ومدى تنفيذ هذه الخطط، وتحقيق الأهداف الموضوعة والمتمثلة بالإنتاجية والتنافسية واليسر وتخفيف الهدر والفساد، ما سيلعب دوراً مهماً بتفعيل هذه المؤسسات التي ستنشأ وفق القانون الناظم.

وتابع: «وقد صدر منذ فترة قراراً يسمح بإعادة تقييم أصول الشركات لتبيان الواقع المالي الحقيقي لها للابتعاد عن أي خلل في قوائمها المالية، وبالتالي يمكن إعادة تقييم أصول هذه الشركات التي ستُحدّث لتصبح ذات ملاءة عقارية ومالية جيدة جداً، كما يمكن أن يحق لأي شركة مساهمة الدخول في سوق دمشق للأوراق المالية، ما يمكنها من الاقتراض وما إلى ذلك»، معتبراً أن المستفيد الأبرز من هذا القانون هو الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنتاجية في هذه المؤسسات تمهداً للوصول إلى مرحلة يلبي فيها الإنتاج احتياجات القطر بشكل كامل.

بورصة الحليب غير مستقرة

رئيس الرابطة الفلاحية: من الضروري وضع تسعيرة مدروسة لإنصاف المربين

٣٤,٥ ألف رأس بقر تنتج ٣١ ألف طن حليب

خالد خالد

يشكو أبناء القنيطرة ارتفاع أسعار الحليب ومشتقاته المستمر، في ظل صمت الجهات المعنية ولجنة الأسعار (التي تضم الفلاحين والزراعة والتجارة الداخلية والمحافظة)، وعلى سبيل المثال حيث أصبح كيلو اللبنة الطرية يُباع في أحد المحال التجارية بـ٢٨ ألف ليرة وفي محل آخر بـ٣١ ألف ليرة وفي أحد المعامل بـ٢٦ ألف ليرة.

وحمّل أبناء القنيطرة المعنيين بالمحافظة مسؤولية ارتفاع الأسعار من دون اتخاذ القرار اللازم لوقف تذبذب أسعار الحليب ومشتقاته حيث لوحظ أن سعره يتبدل أسبوعياً، متسائلين عن مصير إنتاج المحافظة من الحليب البالغ نحو ٣٣,٥ ألف طن سنوياً؟!

كما اشتكى المربون من عدم وجود تسعيرة موحدة لجامعي وناقلي الحليب ففي ريف المحافظة الجنوبي يشتري التاجر كيلو الحليب بـ٤٥٠٠ ليرة، في حين أن مربين من الريف الأوسط يبيعون الحليب للتاجر بـ٦٠٠٠ – ٦٥٠٠ ليرة، وهذا التباين بالسعر يذهب لمصلحة التاجر والخاسر بكل تأكيد المربي الذي يشتري العلف والدواء بشكل مرتفع، وكذلك المستهلك الخاسر الأكبر.

وفي جولة لـ«الوطن» على أحد المعامل المنتجة للألبان والأجبان لوحظ أن أسعار اللبنة الطرية ٢٦ ألفاً والناشفة للدحرجة ٤٠ ألفاً والقريشة ٢٢ ألفاً والسوركي (شنكليش) ٢٥ ألفاً واللبن ٧ آلاف والجبنة السائلة ٩٠٠ غرام ٢٧ ألفاً، والجبنة الناعمة ٣٠ ألفاً والجبنة البلدية بقر ٣٤ ألفاً والمسنرة ٤٠ ألفاً والرول ٤٥ ألفاً والشلل المالحة والحلوة ٥٥ ألفاً والقشقوان ٦٠ ألفاً والسمنة البقري ٩٠ ألفاً، في حين كانت الأسعار في ورشة منزلية صغيرة اللبن ٨,٥ آلاف واللبنة الطرية ٣١ ألفاً والناشفة ٤٨ ألفاً والجبنة البلدية ٣٨ ألفاً والقريشة ٢٥ ألفاً والسمن البقري ١١٠ آلاف، وطبعاً جميع الأسعار على اعتبار أن الحليب طازج وخالٍ من أي إضافات أو مواد صناعية.

ويبرر أصحاب المعامل والورشات غلاء أسعار الحليب ومشتقاته برفع الضرائب والرسوم على (الإنتاج والعمل)، إضافة إلى غلاء أسعار المشتقات النفطية والنقل.

واعتبر رئيس الرابطة الفلاحية خالد محيرس أن مطالب المربين والفلاحين قديمة وليست بجديدة وتتمثل بوضع تسعيرة موحدة للحليب تكون مقبولة لأصحاب مراكز تجميع ونقل الحليب ومعامل الألبان بهدف الوصول إلى آلية عمل تحقق العدالة والإنصاف لمربي الثروة الحيوانية، وإنقاذ المربين من استغلال التجار وجامعي الحليب ودعمهم من خلال إيجاد سعر يغطي تكاليف الإنتاج وذلك بعد حساب التكلفة الفعلية لعامل الإنتاج وبحيث يكون السعر مناسباً خاصة أن أبناء القنيطرة من أصحاب الدخل المحدود، لافتاً إلى معاناة المربين في تأمين المواد العلفية وارتفاع أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية والأجور الكبيرة للأطباء والمراقبين البيطريين.

بدوره أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة فرج صقر أن أسعار الحليب والألبان والأجبان غير مستقرة، لأسباب كثيرة أهمها ارتفاع الأعلاف والأدوية البيطرية والعلاج، كما أن أسعار الألبان والأجبان تخضع للعرض والطلب، وهناك إقبال كبير من أبناء دمشق وريفها على منتجات القنيطرة بسبب جودتها ونوعيتها وخلوها من أي إضافات وانخفاض سعرها مقارنة مع أسعار أسواق دمشق وريفها.

ولفت صقر إلى أنه تم الطلب من الجهات المعنية بوضع آلية عمل تحقق العدالة والإنصاف لمربي الثروة الحيوانية من ناحية أسعار الحليب، وضمان انسيابية نقل مادة الحليب من المربي إلى المنتج ومن ثم للمستهلك، كما تم الطلب من دائرة الأسعار بمديرية التجارة الداخلية وضع تسعيرة ملزمة لناقلي الحليب والمعامل والورشات الصغيرة والفعاليات المختلفة على أن تراعي المربي والمستهلك بالدرجة الأولى وبعد حساب التكلفة.

وأوضح مدير الزراعة رفعت موسى أن تعداد الأبقار خلال الجولة الإحصائية الأخيرة بلغ ٣٤٥٨٩ رأساً وإنتاجها من الحليب ٣١٠٧٣ طناً، وعدد رؤوس الأغنام بلغ ٢٢٩ ألف رأس منها ١٤٩ ألف رأس حلوب.

وأشار إلى أن المحافظة تنتج ٧٤٤٠ طناً من الحليب ومشتقاته (١٩٣٤ طن حليب طازج و٤٤٦ طن سمن و٥٩٥ طن زبدة و١٤٨٨ طن جبن و٢٩٧٦ طناً من النواتج الأخرى)، أما بالنسبة لأعداد الماعز فقد بلغت ٢٨٨٤٢ رأساً، وتنتج ١٦٦٦ من الحليب ومشتقاته (٤٥٠ طن حليب طازج – ٦٦,٦ طن سمن – ١١٧ طن زبدة – ٣٣٣ طن جبن – ٧٠٠ طن نواتج أخرى).